

التاريخ: 2011/2/8
الإشارة: 134/هـ/11

ASSEMBLY DECISION - NPSC - 9/2/2011

السادة هيئة الأوراق المالية المحترمين

تحية وبعد،،،

استناداً لأحكام المادة (8/ز) من تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق، نرفق لكم طياً محضري اجتماع الهيئة العادي وغير العادي اللذان تم عقدهما بتاريخ 2011/1/29.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

(11)

رئيس مجلس الإدارة

المدير العام



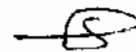
محمد بهجت البليسي

هيئة الأوراق المالية المحفظه الوطنية للأوراق المالية الرياض - المملكة العربية السعودية
٩ شوال ٢٠١١
الرقم: ١٦٥٥
رقم: ١٦٥٥
الجهة المختصة: ١٦٥٥

صالح

الدكتور تامر

البورصة



٩/٩

محضر اجتماع الهيئة العامة العادية التاسع والعشرون

لشركة المحفظة الوطنية للأوراق المالية

المنعقد يوم السبت تاريخ 2011/1/29

بدأت الهيئة العامة العادية لشركة المحفظة الوطنية للأوراق المالية اجتماعها التاسع والعشرون في الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم السبت الموافق 2011/1/29 برئاسة السيد محمد بهجت البليسي رئيس مجلس الإدارة حيث رحب بالسادة المساهمين الحضور كما رحب بالسيد برهان عكروش مندوب عطوفة مراقب الشركات ومدقق الحسابات السيد الدكتور إبراهيم العباسي والمستشار القانوني الاستاذ انمار الغريفي حيث طلب من مندوب عطوفة مراقب الشركات التفضل بإعلان النصاب القانوني وقانونية الجلسة.

بين السيد مندوب عطوفة مراقب الشركات بأنه حضر هذا الاجتماع (13) ثلاثة عشر مساهم يحملون أصالة (4,679,822) أربعة ملايين وستمائة وتسعة وسبعون ألفاً وثمانمائة واثنان وعشرون سهماً وبالوكالة (4,179,647) أربعة ملايين ومائة وتسعة وسبعون ألفاً وستمائة وسبعة وأربعون سهماً أي ما مجموعه (8,859,469) ثمانية ملايين وثمانمائة وتسعة وخمسون ألفاً وأربعمائة وتسعة وستون سهماً وبذلك تكون نسبة الحضور 63.3 % كما حضرها ستة من أعضاء مجلس الإدارة ومدققي الحسابات وبذلك تكون الجلسة قانونية وملزمة لكافة مساهمي الشركة وفقاً لإحكام المواد 170 و183 من قانون الشركات، ومن ثم طلب من السيد الرئيس تعيين كاتباً للجلسة ومراقبين لفرز الأصوات وفقاً لأحكام المادة 181 من قانون الشركات .

قام السيد رئيس مجلس الإدارة بتعيين السيد بسام محمد الصباغ كاتباً للجلسة والسيد جهاد الشرع والسيد جورج داكسيان مراقبين لفرز الأصوات، ومن ثم بدأ بمناقشة وبحث الأمور المدرجة على جدول الأعمال :

أولاً: تلاوة محضر اجتماع الهيئة العامة العادي السابق عن السنة المنتهية في 2009/12/31 طلب السيد الرئيس من كاتب الجلسة تلاوة محضر اجتماع الهيئة العامة العادي الثامن والعشرون فتلاه.

ثانياً: مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2010/12/31. اقترح احد المساهمين نصح مناقشة تقرير مجلس الإدارة مع بند مناقشة البيانات المالية وتم للتنية على الاقتراح والموافقة على ذلك بالإجماع.

ثالثاً : تلاوة تقرير مدققي حسابات الشركة عن السنة المالية المنتهية في 2010/12/31. تلا السيد إسماعيل خضر/ عن مكتب إبراهيم العباسي وشركاه تقرير المحاسب القانوني عن السنة المالية المنتهية في 2010/12/31.

رابعاً: مناقشة تقرير مجلس الإدارة والميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر عن السنة المالية المنتهية في 2010/12/31 والمصادقة عليها.

بين السيد رئيس مجلس الإدارة بأن باب المناقشة حول تقرير مجلس الإدارة والبيانات المالية مفتوح وأنه على استعداد للإجابة عن أي استفسار من السادة الحضور.

- المساهم سعيد حمام :

- 1- سأل عن سبب الاستمرار في تحقيق الخسائر حيث كانت عام 2009 حوالي سنة ملايين دينار وارتفعت في هذا العام إلى ما يزيد عن عشرة ملايين دينار في حين أن هناك شركات وساطة أخرى حققت أرباح ؟
- 2- لماذا انهار سهم المحفظة الوطنية حتى وصل سعره إلى 0.630 دينار ؟
- 3- صفحة (33) ما هي الأسهم المشتراة بقيمة 42 مليون دينار ؟
- 4- صفحة (19) لماذا يتقاضى رئيس مجلس الإدارة راتباً مقداره 140000 علماً بأن أعضاء مجلس الإدارة مشكورين لا يتقاضون أي مبلغ ؟
- 5- عمر الشركة منذ عام 1982 وسعر السهم متدنٍ ويجب أن يكون عشرة ذنانير ؟

- أجاب السيد الرئيس

حجم الخسارة التي تحققت في عام 2010 ناتجة عن تدني أسعار الأسهم المحتفظ بها أكثر من 9 أشهر والمنخفضة بأكثر من 20% من تكلفتها، حيث تم نقل الانخفاض من حقوق الملكية إلى حساب الأرباح والخسائر، وذلك حسب المعايير المالية، وتعليمات هيئة الأوراق المالية وللعلم بأن الرقم الكبير بالخسارة عائد إلى سهمين تحتفظ بهما الشركة كاستثمار استراتيجي وهما سهم المحفظة العقارية وسهم البنك العربي.

أما عن سعر سهم المحفظة فإنه يعكس واقع الحال وذلك على ضوء الخسائر المتحققة، مع العلم بأن ما يزيد عن 48% من الأسهم المدرجة في بورصة عمان أسعارها أقل من دينار، وباعتقادي أنه في مجملها تعكس القيمة العادلة لهذه الشركات، فمن غير المنطقي أن

تحقق أي شركة خسائر ويكون سعر سهمها مرتفعاً. أما إذا تحسن أداء السوق فإن ذلك سوف ينعكس بطبيعة الحال على سعر سهم المحفظة الذي يعتبر مرآة لأداء البورصة .

أما بخصوص راتب رئيس مجلس الإدارة فإن رئيس مجلس الإدارة لا يتقاضى أية رواتب أو امتيازات شأنه شأن بقية أعضاء المجلس، وإنما يتقاضى بصفته مديراً عاماً راتباً مقداره 10000 دينار شهرياً منذ أكثر من ستة سنوات، وقد تم زيادته في عام 2008 ليصبح 15000 دينار إلا أنه وبعد مرور شهرين على ذلك ونتيجة لظهور الأزمة المالية العالمية وانخفاض البورصة وتحول الأرباح التي كانت متحققة إلى خسائر تنزل للمدير العام عن هذه الزيادة وأعاد راتبه كما كان عليه سابقاً ولا زال كذلك.

أما عن الأسهم المشتراه فغالبيتها عمليات شراء كانت تتم باسم محفظة الشركة بالنيابة عن بعض العملاء وذلك من باب تعزيز ضمانات الشركة ومن ثم يعاد بيعها لصالحهم وكانت الشركة تحقق إيرادات من ذلك .

- المساهم السيد باسم الحمارنة:

هل من المتطلبات القانونية أن يكون لدى الشركة محفظة أسهم ؟

- أجاب السيد الرئيس

لا يوجد أي متطلب قانوني بأن يكون لدى الشركة محفظة أسهم إلا أن غايات الشركة هو تأسيس محفظة أسهم للمتاجرة وذلك ما يدل عليها اسمها.

- المساهم السيد طلال القراعين

كان هناك قرار في الهيئة العامة الماضية بأن لا نتاجر بالأسهم ؟

- أجاب الرئيس

لا يوجد قرار وإنما كان هناك توجه بالابتعاد عن المتاجرة والتركيز على العمليات، إلا أن الأسهم الموجودة لدينا هي محفظة أسهم معدة للبيع، وليس من السهل التخلص منها كون أن هناك مساهمات إستراتيجية في هذه الشركات مثل شركة المحفظة العقارية وشركة للتأمين الوطنية وشركة أعمار للتطوير والاستثمار العقاري.

- المساهم نواف حدادين
لود أن ابدي ملاحظة حول مجالس الإدارات، ونحن نعرف بأنها قانونية، ولكن عندما يكون
هناك خسارات لماذا لا يتم تغيير أعضائها بآخرين ؟

- أجاب الرئيس
بأن جدول أعمال الهيئة العامة الماضية تضمن انتخاب أعضاء مجلس إدارة للشركة
القائمة، وقد فتح باب الترشيح إلا أنه لم يتم ترشيح أي من المساهمين، وفاز المجلس الحالي
بالتزكية، وهذا الأمر من صلاحيات ومسؤوليات السادة مساهمين الشركة في الهيئة العامة .

- المساهم سعيد حمام
1- هل الكراجات التي بجانب وخلف الشركة مستأجرة ام مملوكة للشركة وكم مساحتها؟
2- هناك استبدال سيارة لمن هذه السيارة؟

- أجاب الرئيس
جميع قطع الأراضي المجاورة بما فيها مكاتب الشركة هي ملك للشركة ومساحتها
حوالي 3 دونم ومن خطط الشركة إقامة مبنى استثماري عليها مستقبلاً.
السيارة مخصصة لاستعمال المدير العام وقد تم استبدالها من قبل الشركة الصانعة لوجود خطأ
فني تصليحي في السيارة القديمة وبسعر خاص بحيث لم تتحمل شركة المحفظة الوطنية أية
فروقات نتيجة لذلك .

و لما لم يكن هناك أية أسئلة أخرى تم المصافحة على البيانات المالية وتقرير مجلس الإدارة
بالإجماع.

خامساً : إقرار نمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن أعمال الشركة للسنة المالية المنتهية
2010 بحدود القانون.

تم إقرار نمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن أعمال الشركة للسنة المالية المنتهية
2010 بحدود أحكام القانون بالإجماع.

سلاماً : انتخاب مدققي حسابات للشركة للسنة المالية 2011 وتحديد أتعابهم أو تفويض مجلس الإدارة بتحديدهما.

أعلن السيد رئيس المجلس فتح باب الترشيح لمدققي حسابات الشركة للسنة المالية 2011 حيث تم ترشيح السادة مكتب إبراهيم العباسي وشركاه والسادة شركة ارنست أند يونغ ، وقد تم التصويت على ذلك حيث حصل كل من

- 1- السادة مكتب إبراهيم العباسي وشركاه على 79,500 صوت.
- 2- السادة شركة ارنست أند يونغ على 8,758,619 صوت.

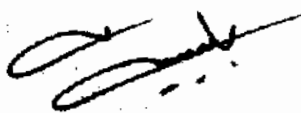
وبعدها أعلن الرئيس فوز السادة شركة ارنست أند يونغ لتدقيق حسابات الشركة للسنة المالية 2011 وقد فوضت الهيئة العامة مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم. وهنا تقدم السيد رئيس مجلس الإدارة بأسمه وبأسم جميع أعضاء مجلس الإدارة بجزيل الشكر للسادة مكتب د. إبراهيم العباسي على جهدهم المميز في تدقيق حسابات الشركة منذ تأسيسها ولتاريخه مبيناً ان التغيير بقصد التماشي مع تعليمات الحوكمة والأسس المحاسبية الحديثة.

سابعاً : أية أمور أخرى تقترح الهيئة العامة إراجها على جدول الأعمال حسب أحكام المادة 171 من قانون الشركات .

ولما لم يكن هناك أية أمور أخرى للبحث كرر الرئيس شكره وتقديره لجميع الحاضرين وأعلن نهاية الجلسة في الساعة الحادية عشر والنصف من قبل ظهر نفس اليوم.

رئيس الجلسة

رئيس مجلس الإدارة



محمد بهجت البليسي

مندوب عطوفة مراقب الشركات



برهان مكروش

كاتب الجلسة



بسام محمد الصباغ



مجلس اجتماع الهيئة العامة غير العادية

لشركة المحفظة الوطنية للأوراق المالية

المنعقد يوم السبت الموافق 2011/1/29

بدأت الهيئة العامة غير العادية لشركة المحفظة الوطنية للأوراق المالية اجتماعها في الساعة الحادية عشر والنصف من قبل ظهر يوم السبت الموافق 2011/1/29 برئاسة السيد محمد بهجت البليسي رئيس مجلس الإدارة حيث رحب بالسادة الحضور ورحب بالسيد برهان عكروش مندوب عطوفة مراقب الشركات و مدققي الحسابات الدكتور إبراهيم العباسي والمستشار القانوني الأستاذ انمار الغريفي حيث طلب من مندوب عطوفة مراقب الشركات التفضل بإعلان النصاب القانوني وقانونية الجلسة.

بين السيد مندوب عطوفة مراقب الشركات بأنه حضر هذا الاجتماع (13) ثلاثة عشر مساهم يحملون أصالة (4,679,822) أربعة ملايين وثمانمائة وتسعة وسبعون ألفاً وثمانمائة واثنان وعشرون سهماً وبالوكالة (4,179,647) أربعة ملايين ومائة وتسعة وسبعون ألفاً وثمانمائة وسبعة وأربعون سهماً أي ما مجموعه (8,859,469) ثمانية ملايين وثمانمائة وتسعة وخمسون ألفاً وأربعمائة وتسعة وستون سهماً وبذلك تكون نسبة الحضور 63.3 % كما حضرها ستة من أعضاء مجلس الإدارة ومدققي الحسابات وبذلك تكون الجلسة قانونية وملزمة لكافة مساهمي الشركة وفقاً لإحكام المواد 170 و 183 من قانون الشركات ومن ثم طلب من السيد الرئيس تعيين كاتباً للجلسة ومراقبين لفرز الأصوات وفقاً لأحكام المادة 181 من قانون الشركات .

قام السيد الرئيس مجلس الإدارة بتعيين السيد بسام محمد الصباغ كاتباً للجلسة والسيد جهاد الشرع والسيد جورج داكسيان مراقبين لفرز الأصوات ومن ثم بدأ بمناقشة الأمور المدرجة على جدول الأعمال :

1- مناقشة تخفيض رأسمال الشركة من 15 خمسة عشر مليون دينار/سهم إلى عشرة

ملايين سهم/دينار كما يلي :

أ-إطفاء (1000,000) مليون دينار/سهم من أسهم الخزينة.

- السيد جهاد الشرع (مندوب المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي)

في هذا البند نطلب من إدارة الشركة إعادة دراسة موضوع هذا التخفيض وتأجيله وعدم الموافقة عليه وذلك لإمكانية تحسن الأسعار في المستقبل وبالتالي تحقيق أرباح أو على الأقل تخفيض الخسارة.

- السيد الرئيس

تم اخذ هذا القرار بعد دراسة مستفيضة حيث أن هذا الموضوع محكوم بتعليمات شراء الشركات للأسهم الصادرة عنها (أسهم خزينة) وإن المدة المسموح الاحتفاظ بها هي من 6 أشهر على الأقل ولغاية 18 شهر وقد انقضت هذه المدة في 2009/2/15 ومن ثم تقدمنا بطلب تمديد ما عدة مرات كان آخرها لغاية 2010/6/30 وكان لا بد من اتخاذ مثل هذا الإجراء .

وتسأل السيد جهاد الشرع عن إمكانية اخذ قرار مشروط بأنه في حال وافقت هيئة الأوراق المالية على التمديد أن لا يتم إطفائها وإن لم توافق أن يتم ذلك .
و أحال الرئيس الاقتراح على السيد برهان عكروش/ مندوب عطوفة مراقب الشركات الذي أجاب بأنه لا يجوز أن يؤخذ مثل هذا القرار وإن على الهيئة العامة أما الموافقة أو عدمها .
وبين الرئيس أنه لا يرى أن هناك إمكانية لتحسين أسعار الأسهم على المدى القريب ولذلك فإن عدم الموافقة على هذا البند سيضطرنا إلى عقد هيئة عامة غير عادية مرة أخرى وبالتالي السير بكافة الإجراءات المطلوبة لتخفيض رأس المال من جديد.

أعاد السيد الرئيس طرح الاقتراح بإطفاء (1,000,000) مليون دينار/سهم من أسهم الخزينة حيث تمت الموافقة على ذلك بالإجماع .

ب-إطفاء (4,000,000) أربعة ملايين سهم من رأس المال من الخسائر المتراكمة للشركة كما هي في 2010/12/31 . وافقت الهيئة العامة على ذلك بالإجماع .

2- مناقشة اطفاء ما قيمته (4,499,963) دينار من الخسائر المتراكمة كما هي 2010/12/31 وذلك من الاحتياطي الاختياري للشركة.

بين الرئيس أنه وفي حال إطفاء (4,499,963) أربعة ملايين وأربعمائة وتسعة وتسعون ألفاً وتسعمائة وثلاثة وستون دينار من الخسائر سوف يتور مبلغ (3,577,730) دينار كخسائر متراكمة نأمل بأن نتمكن بأن الله من تعويضها في المستقبل . وقد وافقت الهيئة العامة على إطفاء مبلغ (4,499,963) دينار من الخسائر بالإجماع.

3- تعديل عقد تأسيس الشركة ونظامها الأساسي بما يتعلق بهذا الخصوص وتقررات التي اتخذت ، وتمت الموافقة عليه بالإجماع.

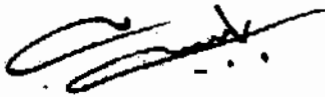
4- تفويض مجلس إدارة الشركة باستكمال إجراءات التخفيض بعد إقرارها لدى الجهات المعنية.

وافقت الهيئة العامة بالإجماع على تفويض مجلس إدارة الشركة باستكمال إجراءات التخفيض والسير بكافة المعاملات والتدابير اللازمة لدى كافة الجهات المعنية .

كرر الرئيس شكره وتقديره لجميع الحاضرين وأعلن نهاية الجلسة في الساعة الثانية عشر وللربع من بعد ظهر نفس اليوم.

رئيس الجلسة

رئيس مجلس الإدارة



محمد بهجت البليبيسي

مندوب مطوفة مرافق الشركات



برهان مكروش

كاتب الجلسة



بسام محمد السباغ